

الدكتورة نجاة جمعان لـ «الميثاق»

الحكومة فشلت بتنفيذ مهامها في المبادرة

القوى التقليدية ترفض التوجه لبناء اليمن الجديد

نمو القطاع الخاص مرهون بوجود الأمن وتطبيق القانون



قالت الدكتورة نجاة جمعان - نائب رئيس فريق التنمية- بمؤتمر الحوار الوطني: إن ما توصل إليه مؤتمر الحوار الوطني حتى اليوم أمر لا يستهان به: وهي نتيجة لحوارات وجهود كبيرة كبيرة توافقت عليه نخبة من المتخصصين وأصحاب الخبرات والكفاءات وأثريت بنقاشات وتواصل مع المجتمع على مدى الأشهر الماضية. مؤكدة في لقاء مع صحيفة «الميثاق» أن مخرجات الحوار إذا طبقت ستبني طموحات وتطلعات أبناء الشعب اليمني.. الى التفاصيل:

حوار: ماجد عبدالحامد

النافذون المتضررة مصالحهم يقفون ضد تطلعات الشعب

التجارة العالمية وانفتاح الأسواق سيكون هذا عامل آخر يزيد من التكاليف.

لماذا لم يبدأ الترويج لمخرجات مؤتمر الحوار حتى الآن؟

طبعاً رئاسة المؤتمر والأمانة العامة يدركون أهمية الترويج لمخرجات مؤتمر الحوار، لكن يبدو أنه في هذه المرحلة يهمننا الخروج بوثيقة عن مؤتمر الحوار، هناك فترة زمنية كافية للترويج لمخرجات الحوار، ليناقتش على مستوى لجنة التوفيق الضمانات والإجراءات التي سيتم الترويج لوثيقة الحوار، وايضاً الترويج لمشروع الدستور للاستفتاء، عليه فنحن بانتظار الخطوة الأولى وهي اكتمال مخرجات الحوار ثم نبدأ بالخطوة الثانية وهي الآن تناقش في لجنة التوفيق.

وضعت لجنة التوفيق عدة معايير لاختيار لجنة صياغة الدستور.. فهل هي معايير موضوعية؟

نعم انا اطلعت عليها وكما هو متعارف عليه ان لجنة إعداد الدستور هي من مهمة فريق بناء الدولة وهم وضعا مقترحاً ورفع الى لجنة التوفيق وانا اطلعت عليه وهو عبارة عن اسس وقواعد موضوعية نستطيع اذا التزمنا بها ان نشكل لجنة دستورية تقوم بهذه المهمة.

لا بد ان يلتزم

بعض أعضاء فرق العمل يحاولون اقحام مواد غير مدروجة في جدول أعمال المؤتمر ومخالفة لللائحة الحوار الداخلية منها ما سمي بالعزل السياسي، والحصانة وغيرها.. كيف تفسرين ذلك؟

وامني نستطيع من خلال ان نبني عليه دولة جديدة.. مرات السنن والنتيجة لا أمن ولا استقرار اقتصادي، حتى مؤتمر الحوار يواجه صعوبات شديدة جداً للوصول الى نهاية المطاف والدليل ما يحدث الآن.

ما تحليكم على ما يتعرض له رجال المال والأعمال من اختطاف وابتزاز؟

ما يحدث لرجال المال والأعمال من اختطاف وقتل وغيره هو كارثة إنسانية بكل المقاييس وهذا مؤشر واضح على فشل الحكومة في خلق استقرار اقتصادي وأمني داخل البلد. كان المفروض على الحكومة أن تنفذ كل ما نصت عليه المبادرة والبيتها التنفيذية من خلال خلق استقرار وأمني واقتصادي وهذا للأسف لم يحدث والدليل على ذلك استمرار اختطاف أحد أبناء رجال الأعمال.

هل أخذتم بالحسبان في مخرجات فريق التنمية المستدامة ما يتعرض له رجال الأعمال؟

دائماً القطاع الخاص يطالب بالأمن وتطبيق القانون لو أكثر ولو توافرت هاتان القاعدتان للقطاع الخاص فسينمو ويتطور. لكن الملاحظ اننا نعيش في بيئة غير مستقرة زادت تازمها خلال السنوات الأخيرة.

ما يتعرض له رجال المال والأعمال من اختطاف وقتل عمل كارثي

مجموعاً، اما موضوع الضمانات الخاصة بتنفيذ هذه المخرجات فمؤتمر الحوار وقف على قضايا كثيرة منها مبادئ وأسس الحكم الرشيد والحقوق والحريات والنزاعات المسلحة وقضايا وطنية خاصة هذه كلها قضايا تدعم عملية التنمية المستدامة. اذا استطعنا ان نخلق مجتمعاً بني على دستور نسميه عقد اجتماعياً اتفق عليه الناس ليني احتياجات الناس ستبقى معنا نقطة التطبيق وأنا معك ان التطبيق فيه تحد لكن بوجود ادارة حكيمة وتعمل وفقاً لمبادئ الحكم الرشيد نستطيع ان نطبقها فهي ليست معادلة صعبة.. مطلوب منا أمران لتنفيذ هذه المخرجات فقط حكم رشيد واجتهاد من الناس من القمة الى القاعدة.

كيف تقرنين مخرجات مؤتمر الحوار بشكل عام؟

التقارير الستة التي تم الانتهاء منها عرضت في القاعة العامة وكان لي دور في التعليق على بناء الجيش وايضاً كان لي فرصة كمتلثة عن المنظمات المدنية للتعليق على وثيقة الحكم الرشيد فأنا أرى ان فيها الكثير من المبادئ والاسس التي يجب ان توضع في الدستور باعتبارها الحامية والضامنة لحقوق الناس وحرياتهم.

اليمن تشهد انفلات امني غير مسبوقة وعمليات اغتيالات وتفجيرات منها عملية اغتيال عضو مؤتمر الحوار عبد الكريم جدبان وآخرها التفجير الارهابي الذي استهدف مجمع الدفاع بالعرض.. ما تعليقكم على هذه التداعيات؟

هذه الأحداث لها أكثر من تفسير الأول ان القوى التقليدية ليس من مصلحتها الخروج بالوطن الى يمن جديد.. الناس كلهم سواسية امام الدستور والقانون والفرص متساوية بين الناس، لأنه يبدو لي أن التطور الذي وصل اليه المجتمع اليمني مازال يسير بألية الأبوية والسيطرة وشيخ القبيلة، وهذه

فشلت الحكومة

كوتيك أكاديمية وسيدة أعمال.. هل نجحت الحكومة في تنفيذ ما عليها من التزامات خلال المرحلة الانتقالية؟

حقيقة.. من خلال قراءتي لوثائق المبادرة الخليجية والبيتها ومن خلال قراءتي للواقع العملي لم تصل حكومة الوفاق في المرحلة الانتقالية الى القيام بمهامها او إنجاز ما عليها من مهام. فقد بدأت على سبيل المثال بإعادة هيكلة الجيش لكن لم تستكمل ذلك إلى المستوى الذي يحق استقرار الجيش. وبدأت بوضع خطط اقتصادية لكن هذه الخطط لم تصلنا الى خلق بيئة اقتصادية مستقرة يستطيع عبرها الناس ان يمارسوا ايسر الحقوق الاقتصادية. هي حقيقة الامر لم تكمل مهمتها كما يجب وكان لديها سنتان كان المفروض ان تدرنا انها مدة قصيرة ويجب ان تعمل للنحل لكي تنجز هذه المهام طالما توافق الجميع على المبادرة الخليجية والبيتها ووقعت عليها القوى السياسية التي نعتقد نحن انهم وقعوا بنا: على دراية وعلم، كان المفروض ان ينفذوا ما التزموا به لكن يبدو لي لم يحدث هذا الأمر والمبادرة الخليجية والبيتها التنفيذية، كان هدف الحكومة من خلالها واضح هو خلق استقرار سياسي واقتصادي

أي اتفاق تم بين القوى السياسية لابد ان يلتزم به وان كانت تتعارض مع رغبة بعض المكونات، طالما هناك اتفاق فلابد ان يحترم كما يجب، فحسب علمي ان الحصانة كانت ممنوحة بناءً على اتفاق سياسي وجزء من المبادرة ويجب الا تناقش، وهي القضية التي اعاقت باعتقادي فريق العدالة الانتقالية، والفريق وصل الى هذه النقطة هم يريدون ان يضعوا بعض المواد تحمل طرفاً مسؤلية ما يحدث في اليمن خلال الفترة السابقة.. طبعاً هي عملية صعبة لان الطرف الآخر بالتاكيد سيدافع عن نفسه مستنداً على مبادئ ومرجعيات.

وهنا يظهر الخلاف وتظل القضية عند نقطة واحدة، أنا اذكر انه بالنسبة لفريق العدالة الانتقالية نوقش موضوعهم قبل ثلاثة اسابيع وخرجنا تقريباً على شبه توافق.. كانت القضية التي مازالت معلقة موضوع التخصيص هل تنطبق فيما يتعلق بالعدالة والكشف عن الحقيقة وجبر الضرر وغيرها هل ندخل في التفاصيل الدقيقة لما حدث في الماضي من اضرار للناس وكشف الحقائق.. هذه النقاط اعتقد أنها ستأخذ وقتاً طويلاً الى ان يصلوا الى نقطة توافق لان كل طرف سيتمسك بكل ما يعتقد ويؤمن به، وانتمنى ان يصلوا لتوافق لاننا نفضل بالمستقبل واذا حدثت اخفاقات وكانت الانظمة الموجودة سواء، الانظمة الشعبية او الأحزاب التي التي نسميها بالا حزاب المعارضة لم يستطيعوا وقتها ان يراعوا ويقوموا بالدور لمنع حدوث هذه الانتهاكات استفادها وسنحاول وضع قوانين صارمة وادوات ومؤسسات تقوم بدورها الصحيح لمنع حدوثها لان اليمن ضحي بكوادر لا يجوز ان يذهبوا لمجرد اختلاف في الرأي أو المبادئ.

تقييمك لدور المرأة في مؤتمر الحوار؟

حسب ملاحظاتي كان دور المرأة رغم تواجدها بهذه النسبة الملحوظة رانعا فمشاركتها كانت فاعلة وكثير من الازمات تعرفت عليهم في مؤتمر الحوار وهن يحملن رسالة وطنية وإنسانية للمجتمع يريدن ان يكون لهن دور في التغيير والحفاظ على كيان المجتمع والحفاظ على حقوق الناس وهذه ظاهرة رانعة ان المرأة يكون لها مبادرة في ظرف مثل هذا وايضاً تقوم بتحمل مسؤوليتها كما يجب ان تتحملها، فهي مسؤولة ومشاركتها فاعلة في كثير من القضايا.

كلمة أخير أو رسالة تودين توجيهها في نهاية هذا الحوار؟

أقول ان ما توصل اليه مؤتمر الحوار امر لا يستهان به وهو نتيجة لحوارات وجهود كبيرة جداً لكفاءات يمنية، وهذه المخرجات نمت بناءً على ادراك ووعي وطني من قبل المتحاورين ولابد ان نسعى بقدر ما نستطيع لنخرج هذه التوصيات والمخرجات الى دستور يتم الاستفتاء، عليه وايضاً العمل جميعاً على الوصول الى الانتخابات وبناء مؤسسات دولة سعيها لتحقيقها جميعاً، ايضاً رسالتنا للحكومة بأن تقوم بدورها وأن لا تتراكم الامر على ما هو عليه الآن حتى يتمكن مؤتمر الحوار من تنفيذ مهمته بشكل سريع.. ورسالة أخرى للناس بأن يكون لهم دور فعال في متابعة مخرجات الحوار لانهم هم الادة التي سينتخبها بعد انجاز الدستور والاستفتاء، عليه، فالمسؤولية هنا متكاملة لرجو ان يقوم كل شخص من مكانه بهذا الدور لإنجاح مؤتمر الحوار وإنجاح المبادرة الخليجية والبيتها التنفيذية.

أكثر من مليون مواطن سيتأثرون..

المقاولون يهددون الحكومة بوقف العمل في كل المشاريع

مشهداً على ضرورة قيام الحكومة بمسئولياتها تجاه هذا القطاع والوقوف وقفة صادقة لمعالجة وحل المشاكل التي يواجهها.

مؤكداً حرص الاتحاد على المضي قدماً في خدمة الاقتصاد الوطني وخلق مزيد من فرص العمل لمكافحة الفقر وتحقيق التنمية المنشودة في البلاد ومكافحة الفساد.



وأشار الضنين إلى أن قطاع المقاولات في اليمن يمر بأزمة حقيقية قد تقضي عليه وسيؤثر نتيجة ذلك وبصورة مباشرة وغير مباشرة أكثر من مليون مواطن.

المقاولات في بلدنا والذي يستفيد منه قرابة ربع سكان اليمن.

طالب اتحاد المقاولين اليمنيين وزير المالية صخر الوجهي الإفراج عن مخصصات المقاولين المتأخرة لدى الوزارة وبالقيمة 45 مليار ريال رغم استيفاء كافة أوجه الصرف القانونية.

ودعا رئيس الاتحاد يحيى صالح الضنين في مؤتمر صحفي عقده أمس بالعاصمة صنعاء، الحكومة بسرعة الإفراج عن المخصصات المتأخرة للمقاولين لدى وزارة المالية ما لم فإن أمام الاتحاد عدة خيارات للتصعيد والضغط على الحكومة ومنها التوقف عن تنفيذ المشاريع ومخاطبة المانحين واللجوء، إلى القضاء، داخلياً وخارجياً.

وقال: إن إجحام وزارة المالية عن صرف مستحقات المقاولين والاستمرار بين سيكون له أثر في خلق كارثة اقتصادية تهدد التنمية باعتبار أن قطاع المقاولات يمثل أساس البناء والتنمية.

سائقو الدراجات النارية يقطعون الشوارع ويحرقون الاطارات

سبأ، وأشعلوا إطارات السيارات ومنعوا مرور السيارات في الخط العام. الجدير بالذكر أنه رغم قرار المنع لثلاث عدد من الدراجات النارية تجوز الشوارع الفرعية والحدائق وفي أماكن تخلو من النقاط الأمنية.

وكانت اللجنة الأمنية العليا قد لجأت إلى قرارها حظر حركة سير الدراجات النارية بعد زيادة استخدامها في عمليات الاغتيالات السياسية..

قام مئات من سائقي الدراجات النارية بالعاصمة صنعاء، بقطع العديد من الشوارع الرئيسية بالعاصمة صنعاء، احتجاجاً على قرار اللجنة الأمنية بتمديد منعهم من السير حتى 30 ديسمبر حيث قاموا بقطع شوارع مارب والدانوي والزراعة وغيرها وحرقوا الاطارات فيها ومنع حركة المركبات.

كما قطعوا طريق الدانوي شارع القاهرة القريب من جولة

